الموقف المصري من مفاوضات تغير المناخ

بالتوافق مع الموقفين الأفريقي والعربي

1 -أن قضية التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية ومواجهة تلك المخاطر هى الاولوية الاولى والتى يجب أن تحظى باهتمام دولى كاف لتوفير الدعم من الدول المتقدمة (مالى / فنى / تكنولوجى) وفقاً لأحكام ومباديء الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ وكذلك المواد المختصة في اتفاق باريس، حتى تتمكن الدول النامية من مواجهة أخطار تغير المناخ حيث انها الاكثر تعرضاً لتلك المخاطر.

2 -أن النظام الدولي للتعامل مع تحديات ظاهرة تغير المناخ يقوم على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها بما يحتويان من مبادئ وأحكام قانونية ملزمة وبصفة خاصة المواد 3 و 4 من الاتفاقية، التي تعكس أسس التعاون الدولي في هذا المجال، وعلى رأسها :مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات، والعدالة، والمسئولية التاريخية عن تراكم الانبعاثات في الغلاف الجوى، وأولوية تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول النامية بما يتوافق مع أولوياتها واستراتيجياتها الوطنية.

3 -أن هدف المفاوضات الدولية القائمة حول تغير المناخ هو التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية وملحقاتها (بروتوكول كيوتو واتفاق باريس) وخطة عمل بالي، وتفعيل قرارات مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

4 -إن جهود الخفض لغازات الاحتباس الحرارى المطلوبة من الدول النامية يجب أن تأتى فى إطار طوعى غير إلزامى، وترتبط بتوافر الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات المقدم من الدول المتقدمة، نظراً لعدم مسئولية الدول النامية عن هذه الإنبعاثات، على الرغم من ذلك فتلك الدول الأكثر تضرراً من ظاهرة تغير المناخ.

5 -ضرورة قيام الدول المتقدمة بأخذ زمام القيادة في التزامات التخفيف انطلاقاً من مبادئ المسئولية التاريخية للدول المتقدمة عن هذه الإنبعاثات وبالتالى يجب علي الدول المتقدمة تنفيذ التزاماتها لما قبل عام 2020 من حيث قيام أطراف فترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو سرعة التصديق عليها وزيادة مستوي التزامات الخفض بما يتفق والتوصيات العلمية كما يجب علي الدول المتقدمة غير الأطراف في بروتوكول كيوتو أو غير الأطراف في فترة الالتزام الثانية اتخاذ التزامات خفض قابلة للمقارنة بما يحافظ علي ارتفاع مستوي درجة الحرارة دون مستوي الدرجتين المئويتين وفقاً للتقارير العلمية الصادرة عن الجهات الدولية في هذا الشأن ، والوفاء بالتزاماتها المالية بتوفير نحو 100 مليار دولار بحلول 2020.

6 -ضرورة قيام الدول المتقدمة بتنفيذ إلتزاماتها حيال توفير الدعم المالى والتقنى (نقل التكنولوجيا) والفنى (بناء القدرات الوطنية) للدول النامية حتى تتمكن من مواجة الظاهرة من ناحية وكذلك المساهمة فى جهود خفض غازات الإحتباس الحرارى من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة والتى تتكلف مبالغ لاتستطيع موازنات الدول النامية تحملها دون مساعدة.

7 -تحقيق التوازن بين التمويل المخصص لبرامج كل من التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتدابير الاستجابة، والإجراءات الطوعية للتخفيف الملائمة وطنيًا وفقًا لخطط التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، وألا يكون الانفاق على التكيف والتخفيف على حساب التمويل المخصص لجهود مكافحة الفقر وتحقيق التنمية للدول النامية.

8 -أن يكون التمويل من الدول المتقدمة للدول النامية جديدًا وإضافيا وقابل للتنبؤ به وأن يكون مصدر التمويل من الدول المتقدمة بصورة رئيسية مصدرًا حكوميًا، مع النظر في الاستفادة من مصادر تمويل إضافية مثل القطاع الخاص وغيره.

9 -الاتفاق على حلول عملية لضمان ألا تكون حقوق الملكية الفكرية عائقًا أمام نقل وتوطين التكنولوجيا بالدول النامية.

10 - أن الهدف من اتفاق باريس هو التنفيذ الفعال والكامل والمستدام للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ بما تحويه من أحاكم ومباديء وأهمها المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاون القدرات، وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر.

11 - أن تقديم خطة المساهمات الوطنية يجب أن تراعي الظروف الوطنية للدول النامية وطموحات التنمية فيها، علي أن تتضمن هذه المساهمات كافة العناصر من تكيف وتخفيف ووسائل تنفيذ.

12 - أن جهود الخفض لغازات الإحتباس الحرارى التى تمت فى الدول النامية سابقاً يجب ان يتم احتسابها من حصة هذه الدول مستقبلاً نظراً لتحققها بالفعل فى خفض هذه الغازات ويشمل ذلك أيضاً الخفض الذى تحقق من خلال آلية التنمية النظيفة ولاسيما تلك المشروعات الممولة بمشاركة الدول النامية من الناحية التمويلية أو التنفيذية.

13 - أن أية رؤى مستقبلية لموضوعات تغير المناخ يجب أن تاخذ فى اعتبارها أهمية إنشاء آلية دائمة لتدابير الاستجابة باعتبارها آلية معتمدة لتعويض الدول المتضررة من الاجراءات المتخذه من الدول الاخرى لمعالجة الآثار السلبية للتغيرات المناخية سواء كانت تلك الإجراءات تهدف الى التخفيف أو التكيف.

14 - أن تناول قضية الزراعة يتحتم أن يأتى فى مسار التكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية ورفض أن يتم تناول هذه القضية فى إطار الحد من الإنبعاثات (التخفيف) بما له من تأثير مباشر على طموحات زيادة الرقعة الزراعية مستقبلا.